

اليمن ومجلس التعاون

د.حسن ملن *

عشبة أو غداة كل قمة من قمم مجلس التعاون الخليجي نجد انفسنا محمولين على أن تطرق مسالة عضوية اليمن في هذا المجلس، ولقنا مراراً إن أمر المجلس لا يستقيم بغياب اليمن عنه، فشيبه الجزيرة العربية لا تكون شبه جزيرة إذا ما أسقطنا اليمن من الحساب. هذا من وجهة النظر الجغرافية، لكن الأمر لا يبق عند حدود الجغرافيا وحدها، وإنما يشمل التاريخ ويشمل الضروورات الموضوعية الراهنة، التي تجعل من اليمن عنقاً بشرياً مهماً للمنظومة السياسية والاقتصادية في الخليج والجزيرة العربية، ولو أن دول المجلس التفتت إلى هذا الجانب ودمجته في منظومتها لكأن أمر المجلس مختلفاً بصورة جذرية، وربما لاستغنت دولنا عن الكثير من العمالة الأجنبية التي تثير كآفتها العالية في بلداننا الكثير من المعضلات ذات الصلة بطبيعة التركيبة السكانية والهوية الثقافية لمجتمعاتنا، وربما كان بإمكانها أن تقبم تنمية أكثر توازناً واستدامة ورسوخاً في صورته الحالية بيدو مجلس التعاون الخليجي كما لو كان نادياً للأغنياء فقط، يتعالى على أشقائه الذين لم يسعهم الحظ بان اكتشف في بلدانهم الثروات النفطية التي اكتشفت في بلداننا، وعلينا أن نعبر عن حدود الصورة التي تشكلت عن المجلس، ومسالة انضمام اليمن إليه، وفي خطوات تهيؤة إشراكه في الهياكل واللجان الخليجية المشتركة لا تبدو مجرد جهد في هذا السبيل، وإنما استجابة لحاجات متنوعة تقتضيها فكرة العمل الخليجي المشترك، خاصة على الصعيد التنموي، من أجل أن يتحول المجلس إلى قوة اقتصادية تتسم بالتوازن والفعالية، فضلاً عن أن توجهها مثل هذا يصب في فكرة العمل الجوهري العربي الذي يمكن للوحدات الإقليمية، من طراز مجلس التعاون، أن تشكل أداة من أدواته، وهي ستكون أداة ذات فعالية خاصة إذا ما استوعبت اليمن في إطارها. وما عدنا في العودة إلى طرق هذا الموضوع ليس مجرد انتقاد للقمة الخليجية في الرياض، وإنما تقرير مهم أعده من صنعاء محمد الخامري، ونشر أمس على موقع الجريدة الإلكترونية أيلول . وحسب هذا التقرير، فإن مصادر معينة مطلة أكدت أن حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن العقار والسياحة والتي يمثل ٣٥٪ من إجمالي الاستثمارات الخليجية في اليمن والتي لا تزيد على مليار ونصف المليار دولار فقط، لا يزال ضعيفا جداً قياساً بترك الاستثمارات العقارية والسياحية في أي بلد عربي آخر غير اليمن، حيث لم يتعد تخصيصها من تلك الاستثمارات ٧٠٠ مليون دولار، ٨٠٪ منها استثمارات سعودية، ويجري التحضير حالياً لمؤتمر لاستكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن يفترض أن ينعقد في شباط (فبراير) القادم، وهناك عدد من المشاريع العقارية والسياحية التي يتم إعدادها حالياً من قبل بعض الجهات المختصة في الترويج السياحي لبعض المناطق الأثرية والمحميات الطبيعية إضافة إلى بعض التراث التي تتمتع بالعديد من خصائص الجذب السياحي. وحسب التقرير فإن السلطات اليمنية تعول كثيراً على هذا المؤتمر الذي يجري التحضير له منذ أشهر بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بهدف تنشيط الاستثمارات الخليجية وتوجيهها للاستثمار في اليمن في الأطر الخليجية العام لتأهيل الاقتصاد اليمني كي يتمكن من الاندماج في اقتصادات دول الجزيرة العربية على طريق انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، ونشر إحصائيات أصدرتها الهيئة العامة للاستثمار مؤخرًا إلى أن معظم الاستثمارات الخليجية تكاد تنحصر في مجال صناعة مواد البناء، ويمتثل على ذلك مصانع الإسمنت الخليجية الرئيسية التي منحت تراخيص مؤخرًا في كل من حوف والمخلا ولحج وأبين ومصانع الحديد والصلب الثالثة. كما يتوجه رأس المال الخليجي نحو المشروعات الفندقية والسياحية والعقارية، هذه المؤشرات المتواضعة تدل على أن اليمن يظل قضاء مهملاً من قبل محيطه الخليجي، في واحدة من المفارقات المرة عن الطريقة التي ترتب بها أولوياتنا.

* صحيفة الخليج الإماراتية

قانون مكافحة الفساد.. تجسيد حي للشفافية

عبيد لحاج

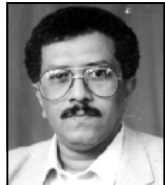
تتضمن في عضويتها شخصيات وطنية مشهورة لها بالنزاهة والخبرة والكفاءة. والصدور والمهم أيضاً في قانون مكافحة الفساد أنه لا يختص بجهة واحدة حكومية وإنما أعطى حيزاً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للأسهام بفاعلية في الأنشطة الرقابية المساندة للإبلاغ عن قضايا الفساد وتقديم المستندات إلى الجهات المعنية للتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة. نحن إذ أ امام مرحلة جديدة وعقد جديد تحقق فيه اليمن منجزات اضافية في مجال التشريعات الاقتصادية الجريئة التي تحمي مقدرات المجتمع وتضوّن مكتسبات التنمية وتحقق مبادئ وقيم القدوة الحسنة في العمل العام. وبدون شك فإن النصوص القانونية التي تعطي للهيئة العليا لمكافحة الفساد أكبر قدر من الإستقلالية في أداء

القضايين وأعضاء مجالس ادارات البنوك والشركات وموظفيها التي تسهم الدولة في رسالتها. ان اليمن التي تتطلع إلى مستقبل أفضل وحياة جديدة بظلالها العدل والمساواة وتطبيق القانون على الجميع، بحاجة الى تعديل واسع في ثقافة الفساد بحيث يخلق الوعي الجمعي المناهض له، وبحيث كذا ليكون الفساد ومحاربه عواناً سياسياً بخضر وقت التجاذبات الحزبية والمناكفات الضيقة، وألا يكون النهمه الجاهرة التي يلصق بها الخصوم أو توصف بها الحكومة بون ميرر منطقي أو وثائق دامة. لهذا فإن تأسيس ثقافة جديدة للتعوية بمهامية الفساد وعقوبته يتفق عليها الجميع وكما وردت في قانون مكافحة الفساد ستشكل أولوية ضمن البناء الوطني في الفترة المقبلة، وستقدم برهاناً قويا على نزخ التجربة اليمنية التي ينظر اليها العالم بكثير من الترقب والإعجاب والمتابعة. ويدعون الأمل في أن يكون قانون مكافحة الفساد لجنة في بناء شامخ وأن يبدش لعهد جديد تنطلق فيه التنمية بدون عراقيل ويشعر المستثمرون بالإطمئنان، كون القانون والقانون وحده- يحكم سلوك الجميع.

ابن خلدون في مانهاتن (١-٢)

ابن خلدون مفكر عربي مسلم عاش قبل ستة قرون، وتنقل بين تونس، ومصر ودمشق، وعبر نحو أوروبا حيث شاهد تدهور الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس.. وقد اشتهر ابن خلدون بكتابه «المقدمة» التي ضمنها أفكاره العظيمة في فلسفة التاريخ وعلم العمران والمجتمع، كما بحث فيها أسباب وعوامل ظهور الدول وانهارها، وكذلك نشوء الحضارات وزوالها.

هشام علي بن علي



هذه الحادثة بما لها من مسافات متعددة ودلالات متنوعة، بعلاقتها بالحضارة والثقافة والعمران من جهة، وبحروب الحضارات وثقافات العولمة الغازية وعلاقات الغالب والمغلوب، من جهة ثانية، بالعلاقة بالهجرة والهامة وببناء المهاجرين الذين ولدوا وعاشوا دون إحساس بالانتماء إلى وطن، فالوطن- الأصل يكاد يغبى في الذاكرة والوطن- المنفى يرفضهم ويهشهم.

توفي ابن خلدون في عام ١٤٠٦ للميلاد، أي في بداية القرن الخامس عشر، وفي نهاية القرن، وعلى وجه التدقيق في ١٤٩٢م وصل كريستوفر كولومبس إلى أمريكا حيث اكتشف قارة جديدة أو عالمًا جديدًا، أي أن هناك نوعًا من تسعين عامًا تفصل بين وفاة ابن خلدون واكتشاف قارة أمريكا، ولهذا يبرز السؤال: كيف نتحدث عن ابن خلدون في مناهاتن، شبه الجزيرة الشهيرة الواقعة في سطل مدينة نيويورك، أي كيف وصل ابن خلدون إلى أمريكا قبل اكتشافها؟

الواقع أن ابن خلدون لم يصل إلى أمريكا ولم يعرف نيويورك ولاجنول في شوارع مناهاتن، بل إن هذه القارة لم تكن تظهر له في الأحلام، فورا بحر القلعات، التسمية العجائبة للمحيط الأطلسي، لم يكن نمة أراض يابسة تلوح في الأفق، لقد كانت السفن تفرق في المحيط الهادئ.

رحله ابن خلدون إلى أمريكا هي عملية عبور ثقافي وحضور تاريخي، ليست رحلة اكتشاف الغرب على طريقة الطهطاوي في «تلخيص الأبرين» في تلخيص باري، ولا هي عملية سرد لتلك المرحلة التي نحو ما فعل المؤلحي في «حديث عيسى بن هشام».

هذا العنوان «ابن خلدون في مناهاتن» يستعيد أو يستعير عنوان كتاب شهير صدر في أعقاب ١١ سبتمبر، لفيلسوف الفرنسي الألف كسمان عنوان الكتاب هو «دوستوفسكي في مناهاتن» وغلو كسمان فيلسوف فرنسي ينتمي إلى جماعة «الفلسفة الجدد» الذين ظهوروا في فرنسا في أثناء الثورة الطلابية عام ١٩٦٨م، وكان شعارهم التمرد على السلطة وعلى سلطة الفلسفة السائدة وتحطيم أزماتها الكبرى من كارل ماركس إلى جان بول سارتر.

إلا أن غلوكسمان، المتصرد على «فكر الكاتالوج الجاهز»، وعلى آباء الفلسفة الغربية، سرعان ما يعود إلى دائرة الفكر الجاهز ويحتفي بالمرتكزة الغربية الهيمنة وهو يشاهد حادثة تاريخية غريبة، إرهابية بدون شك، لكنها تحمل دلالة التمرد على الهيمنة الغربية، وتحمل كذلك اسم الإسلام الذي يورق الغرب.

مستقبل التعليم العالي في ظل برنامج الأخ الرئيس الانتخابي

أ.د أحمد محمد إحصرائي



المجتمع تقريباً في معظم محافظات الجمهورية وأهمية كليات المجتمع أنها ستكون مراكز للتعليم والتدريب لمئات الآلاف من الشباب من خريجي الثانوية العامة حيث سيدرسون الدراسات العلمية والتطبيقية في الكمبيوتر والميكانيك والزراعة والكهرباء.. إلخ. بحيث يخدمون أنفسهم ويلبون احتياجات المجتمع في الريف والمدينة، ويوجدون عملاً يعيشون منها، بدلاً من الالتحاق بالجامعات وخصوصاً كليات الإنسانية وتخرجهم من هذه الكليات دون حاجة المجتمع إليهم.

وقد بذلت الدولة ووزارة التعليم العالي جهوداً مستمرة لتقديم مسار التعليم العالي ومحاولة تطويره وتحسينه، وخروج من نتائج هذا التحسين أن هناك بعض المحاور التي يجب تعديلها بحيث تتناسب مع مستقبل التعليم العالي وقضايا التنمية والتقدم في الجمهورية اليمنية ومن هذه النتائج أن مخرجات التعليم العالي من الكليات الإنسانية تزيد على أكثر من ٨٠٪ مقارنة بالمخرجات من الكليات العلمية والتطبيقية التي يقل عن ٢٠٪ وهذا يمثل خلافاً يجب إصلاحه والتأني هو استمرار إرسال الطلاب من اليمن للدراسة في الخارج في تخصصات موجودة داخل اليمن وخصوصاً في التخصصات الإنسانية، وقد احتوى برنامج فخامة الأخ الرئيس على ما يصحح هذا المسار حيث ركن برنامج فخامتته على أهمية إرسال المستوطنين إلى الخارج في العلوم التطبيقية وفي التخصصات النادرة التي لا تتوفر في الجمهورية اليمنية، واحتوى برنامج الأخ الرئيس على الالتزام بإنشاء كليات المجتمع والنزم الأخ الرئيس بما قال وأمر بإنشاء كليات

وقوتها الاقتصادية على المسرح الدولي وعلى سبيل المثال تساهم الولايات المتحدة في إجمالي ناتج الاقتصاد العالمي بين ٣٠-٤٠٪ وهي نسبة قابلة للمقارنة مع حصتها في الناتج العلمي ونفس المقارنة تنطبق على أوروبا حيث نجد أن مساهمة اقتصادي يوازي مساهمتها في المجالات العلمية والتكنولوجية.

في اعداد الأستاذ الجامعي والباحث والمتخصص المتميز الذي يقيد المجتمع في التخصصات المختلفة، فعملت على البدء في الدراسات العليا في الجامعات الحكومية في بعض الأقسام التي تتوفر فيها الإمكانيات والكارن وقد وصل إجمالي عدد الطلاب المتقدمين بالدراسات العليا إلى (١٣٧٤) طالباً، وتوفد اليمن عدداً كبيراً من الطلاب للدراسة في الخارج وقد بلغ إجمالي ما تنفقه الدولة على الدراسة في الخارج الحساب الختامي لعام ٢٠٠٣، ٧٤٣.٠٠٠، ٦.٨٣٠.٠٠٠ ريال، حسب ما جاء في ميزانية ٢٠٠٣، ويبلغ عدد الطلاب المؤوفدين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٤٨٠٦) مؤوفدين للدراسة الجامعية والماجستير والدكتوراه منهم (٣٧٦٤) طالباً في العلوم التطبيقية و(١٠٤٢) في التخصصات الإنسانية كما بلغ عدد الطلاب المؤوفدين للدراسة في الخارج من قبل الجامعات الحكومية السبع (١٣١٥) طالباً منهم (٧٩٥) لدراسة الدكتوراه و ٢٠ لدراسة الماجستير.



لقد أدركت القيادة السياسية بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح أن التعليم هو الوسيلة الرئيسية للقضاء على التخلف وتحقيق تقدم اليمن وللحاق بركب العالم المتقدم ورفع مستوى معيشة الشعب ونخلة الاحتياجات التعليمية لنمو السكان المتزايد، فاهتمت بالتعليم العالي واهدئت ثورة به لتواجه المتطلبات المتزايدة للنمو السكاني السريع.

ولا يرب في أن تحقيق الوحدة وبناء دولة الوحدة قد حقق إنجازات عظيمة من أهم هذه الإنجازات هو إحداث ثورة في التعليم العالي تمثل في إنشاء ٥ جامعات حكومية جديدة تعز ونماز والحديثة وحضرموت وإب (وجامعة سادسة قيد التأسيس وهي جامعة عمران، بالإضافة إلى التوسع في الأقسام والكليات في جامعة صنعاء وعند ليصل عدد الكليات في الجامعات اليمنية الحكومية إلى ٨٩ كلية للعلوم التطبيقية والإنسانية ووصل عدد الأقسام إلى ٤٢٨ قسمًا وقد بلغ إجمالي عدد المتحقيين في الجامعات الحكومية للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م إلى ١٧٥٣٨٥ طالباً وطالبة منهم ٢٦.٠٪ إناث و٧٣.٥٪ ذكور.

وبعد قيام دولة الوحدة، هبات الحكومة المناخ المناسب للاستثمار في مجال التعليم العالي ليعاود الجامعات الحكومية في استيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات الثانوية العامة وقد وضعت وزارة التعليم العالي اللوائح المنظمة لهذه الجامعات وأصدرت قانوناً خاصاً بها، فبدأ القطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم العالي، وقد وصل عدد الجامعات الأهلية التي أنشئت في ظل دولة الوحدة إلى ١١ جامعة وثلاث كليات منها جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجامعة اليمنية، الجامعة الوطنية، جامعة الملكة أروى.. وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب المتحقيين بالجامعات الأهلية أكثر من ١٧ ألف طالب.

ولقد أدركت دولة الوحدة الأهمية البالغة للدراسات العليا